

وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٢٧ لسنة ٢٠١١، بالتفويض،

باعتتماد الحساب الختامى للاتحاد العام للغرف التجارية

للعام المالى ٢٠٠٩

رئيس قطاع بحوث التسويق والدراسات السلعية والمعلومات والمشرف على الغرف التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار رقم ٣٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٩١ لسنة ٢٠٠٤ باعتتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية للاتحاد العام الصادر فى ٢٨/٧/٢٠٠٤ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠١١ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية جلسة ٢٠١٠/٣/٧

باعتتماد الحساب الختامى للاتحاد العام عن العام المالى ٢٠٠٩ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠/٤/٢٠١١ ؛

قرار:

مادة ٩ - اعتماد الحساب الختامى للاتحاد العام للغرف التجارية عن العام المالى ٢٠٠٩

حيث بلغت جملة الإيرادات مبالغ ٤١.١١٨٢٩٣٩٠ ج (فقط أحد عشر مليوناً

وثمانمائة وتسعة وعشرون ألفاً وثلاثمائة وتسعون جنيهاً وواحد وأربعون قرشاً لا غير)

وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٨٩.٥٦٦١٦٣٤ ج (فقط خمسة ملايين

وستمائة وواحد وستون ألفاً وستمائة وأربعة وثلاثون جنيهاً وتسعة وثمانون قرشاً لا غير)

وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٦١٦٧٧٥٥,٥٢ ج (فقط ستة ملايين ومائة وسبعة وستون ألفاً وسبعمائة وخمسة وخمسون جنيهاً واثنان وخمسون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠٠٩/١٢/٣١ مبلغ ٣٠٦٩٤٠٧٥,٤٦ ج (فقط ثلاثون مليوناً وستمائة وأربعة وتسعون ألفاً وخمسة وسبعون جنيهاً وستة وأربعون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠١١/٤/٢٠

رئيس قطاع بحوث التسويق
والدراسات السلعية والمعلومات
والمشرف على الغرف التجارية
د/ حسين على أحمد عمران